

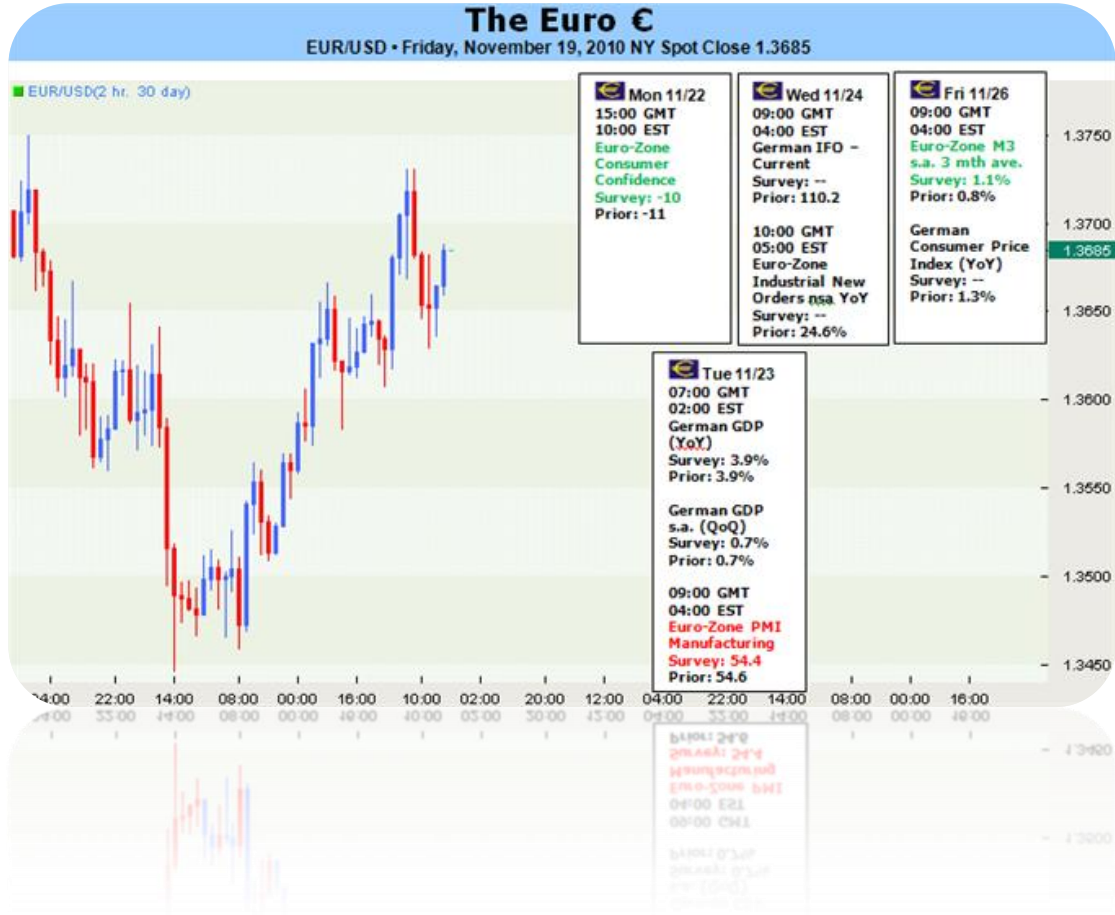


قسم التحليلات والأخبار

التقارير الأسبوعية

(توقعات)

أزمة أيرلندا تتصدر العناوين الرئيسية، هل تكون يونانًا ثانية؟



(توقعات هبوط)

المصدر : Dailyfx

الأسباب:

- أيرلندا تتجاهل طلب المساعدات المالية ورئيس المفوضية الأوروبية لشئون النقد والاقتصاد يحذر من استمرار أزمة اليورو.
- مراجعة العجز المالي اليوناني في ٢٠٠٩ تسفر عن ارتفاع حاد وصل بهذا العجز إلى ١٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي.
- اليورو يقبل على كسر الدعم عند مستويات محددة للاتجاه، ولكنه يعاود الارتفاع معتمداً على القوة الدافعة المتبقية لديه.

باستعراض المشهد الحالي في منطقة اليورو، نرى أن أزمة أيرلندا بدأت في أخذ شكل أكثر خطورة في الوقت الحالي حيث تحركت الجهات المختلفة في جميع الاتجاهات من أجل حل الأزمة بدايةً بتحريك المفوضية الأوروبية لشئون النقد والاقتصاد التي زار رئيسها، رين، دبلن من أجل بحث الموقف الحالي في البلاد وانتهاءً بتشكيل فريق من مسؤولي الاتحاد النقدي الأوروبي وصندوق النقد الدولي لدراسة الحالة الراهنة لمساعدة النظام المالي الأيرلندي على النهوض من كبوته الحالية. وكان لينهان، وزير المالية الإيرلندي، قد أصدر قرارًا بشأن عدم طلب المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي الشهر الماضي، وهو ما يشير إلى أن الموضوع متشابك للغاية حيث يتراقص فيه الشأن السياسي مع اتجاهات المخاطرة مشكلين قدرًا كبيرًا من التذبذب في حركة سعر اليورو. جدير بالذكر أن كل ما تحدث عنه لينهان من أن البلاد لديها جميع الاحتياجات المالية والتمويلية، اللازمة للإبقاء على النظام المالي حيًا، كما هو يعتبر صحيحًا من وجهة النظر الفنية علاوة على ما يشير إليه القرار من كفاية وثقة مالية وثقة في الاقتصاد الأيرلندي.

على الرغم من ذلك، لا يمكن قيادة أسواق المال بمجرد أمثلة، بل يستلزم الأمر حقائق ثابتة وقوية. فالقطاع المصرفي الأيرلندي في حالة من التدهور الشديد وحاجة ماسة إلى إعادة التمويل، وهو ما يتنافى مع ما أعلنه لينهان. ومع اقتراض القطاع المصرفي الأيرلندي إلى ١٣٠ مليار يورو من البنك المركزي الأوروبي (وهو ما يعادل ٨٠ % من الناتج المحلي الإجمالي الأيرلندي)، نرى أن أيرلندا مقبله على مأساة سيولة في المستقبل القريب بهبوط معدل الإيداع بواقع ١٧% هذا العام. يدعو ما سبق إلى القيام بأي شيء من أجل إنقاذ الموقف.

وبالنظر إلى التطورات المستقبلية على صعيد أزمة أيرلندا الأسبوع القادم، نرى أنه لم يتم تحديد وقت بعينه لإصدار التقدير المنتظر للوضع المالي الأيرلندي من جانب المراجعين غير الرسميين الذين يعملون في الوقت الراهن هناك لتتحول التوصيات المنتظرة من جانب هؤلاء المراجعين إلى كتلة من الغموض في وقتنا هذا، على الرغم من ذلك وعلى أية حال، يبدو أنه تم التراجع عن قرار وزير المالية بعدم التقدم لطلب إعانات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وهو ما

أثار شعور قوي بالقلق إزاء الموقف الراهن، وهو الشعور الذي يتوقع أن يزداد بمرور الوقت. وحتى إصدار تقدير الأوضاع المالية بأيرلندا.

وفي حقيقة الأمر هناك اثنان من السيناريوهات المتوقعة يمكن أن تسير الأمور وفقاً لأي منهما فيما يتعلق بنتيجة هذا التقدير. أولهما؛ هو أن يعتبر المسئولون السياسيون الاقتصاد الأيرلندي الخاضع لضغوط قوية في الوقت الراهن قادراً على إصلاح وضعه ذاتياً دون مساعدات، وهو ما يمكن أن تفسره الأسواق كأحد الأمور شديدة الإيجابية. وفي هذه الحالة، من الممكن ألا يؤخذ هذا التقدير بعين الاعتبار وألا يهتم به أحد على الإطلاق نظراً لوصول الفارق بين عائدات السندات الحكومية الأيرلندية ونظيراتها الألمانية إلى مستوى قياسي مما صعب المهمة على البنوك الأيرلندية وانعكس سلباً على حالة القطاع المصرفي بالبلاد. على الجانب الآخر، نرى أن السيناريو الأقرب إلى قناعة وتوقعات الأسواق هو أن تطلب أيرلندا الدعم والمساعدات المالية، وهو ما ينذر بصفعة قوية تتلقاها شهية المخاطرة وارتفاع وشيك لتكلفة الإقراض، وهو الأمر الذي لا يريد أحد الوصول إليه. وحال ثبوت حاجة أيرلندا إلى الدعم المالي وتم بالفعل إعطاؤها بعض المساعدات التي تخفف من حدة الأزمة، فمن الممكن أن يحملنا ذلك على الاقتناع بأنه لا يمكن الاعتماد على السندات الحكومية الأيرلندية في النهوض من أزمة الدين السيادي والخروج بالنظام المالي بالبلاد من الكبوة الحالية مما ينذر بأزمة من العيار الثقيل. مع ذلك، من الممكن أن ينتج عن الوضع الراهن بعض الدعم لليورو وأسواق المال بصفة عامة حيث نطل على المنظر الأخير في الوقت الراهن لنرى أن أيرلندا سوف تتراجع عن قرار رفض المساعدات المالية وأنها أبدت قدراً من المرونة وتخلت عن السيناريو الأول غير متوقع الحدوث.

وبالتطلع إلى الأسابيع القادمة، نرى أنه من الممكن بعد أن يتم إنقاذ أيرلندا مالياً أنواجه صعوبة بالغة في تجاهل الحقيقة التي تشير إلى أن أيرلندا سوف تكون ثاني دول الاتحاد النقدي الأوروبي التي يتم إنقاذها في ستة أشهر. وفي هذه الحالة لن نتمكن من القول أن اليونان كانت حالة فردية ومرت بسلام وسوف تكون الحقيقة المؤكدة هي أن الانهيار المالي قد أصبح اتجاهاً بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي. وإذا ما أردنا أن نعرف على من الدور في انهيار النظم المالية، فسوف نظر ببساطة إلى القائمة التي تحوي الدول المعرضة لذلك لنجد أن البرتغال تتصدر القائمة بعدها إسبانيا ثم إيطاليا.

والسؤال المحير هنا هو؛ إلى أي مدى تصل قدرة الاتحاد النقدي الأوروبي على دعم الدول الأعضاء ماليًا. على ذلك، يمكن توقع المزيد من إجراءات التقشف للدول متضخمة العجز المالي مما يعمل على الإضرار بالنمو في المنطقة ككل مع إمكانية استمرار تضخم العجز المالي حيث يفقد الكثير من أموال الضرائب التي لن تكون مستحقة للحكومات في هذه الدول نظرًا لتراجع النشاط الاقتصادي. في نفس الوقت، يزداد الخطر على نمو منطقة اليورو حيث تدعو ألمانيا مستثمري السندات الحكومية إلى تحمل جزء من الخسائر المتوقعة لهذه السندات مما يعمل على تراجع الطلب عليها في وقتٍ عصيبٍ للغاية. كما يكن أن تثار موجات إضافية من تجنب المخاطرة تضرب الأسواق بعنف مما يلحق باليورو أضرارًا بالغةً هو وغيره من أصول المخاطرة على رأسها أسواق الأسهم الأوروبية والأمريكية، ولكن هذه المرة لن تأتي هذه الموجات هذه المرة من فقاعة تضخم العجز المالي في منطقة اليورو، بل من جانب مخاوف سقوط قطاع الإسكان الأمريكي مرةً أخرى أو مخاوف الإجراءات التي اتخذتها دول الاقتصادات الناشئة للحد من تدفقات الأموال الساخنة.